الجمهورية اليمنية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة إب كلية التربية		قسم الأصول والإدارة التربوية برنامج الدكتوراه مقرر: الادارة الاستراتيجية الفصل الدراسي الاول

رؤية استراتيجية مقترحة لتطوير البحث العلمي في الجامعات اليمنية

ورقة علمية مقدمة ضمن متطلبات مقرر: الادارة الاستراتيجية

اعداد الطالبة/ نجلاء عبد الدائم مقبل الفخري

اشراف الاستاذ الدكتور / نبيل محمد العفيري

2018/2017

محتويات الدراسة

اولا: الاطار العام للدراسة:

المقدمة– المشكلة– الاهمية – الاهداف – الحدود – المصطلحات – منهج الدراسة

ثانيا: الخلفية النظرية:

الاهمية – متطلبات تطوير البحث العلمي

ثالثا: واقع البحث العلمي في الجامعات اليمنية كما عرضته الدراسات السابقة:

- **البحث العلمي في الجامعات اليمنية (النشأة والتطور)**
- **العوامل المؤثرة في البحث العلمي الجامعي في اليمن: الداخلية والخارجية**

رابعا: مصفوفة تحليل العوامل المؤثرة في البحث العلمي في الجامعات اليمنية

1. **مصفوفة العوامل الداخلية**
2. **مصفوفة العوامل الخارجية**

خامسا: الرؤية الاستراتيجية لتطوير البحث العلمي في الجامعات اليمنية

سادسا: الاستنتاجات – التوصيات والمقترحات

سابعا: قائمة المصادر والمراجع

رؤية استراتيجية مقترحة لتطوير البحث العلمي في الجامعات اليمنية

الملخص: هدفت الدراسة الى التعرف على واقع البحث العلمي بالجامعات اليمنية، وتقديم رؤية استراتيجية لتطويره، ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بأسلوبيه التحليلي والتطويري، حيث قامت الباحثة برصد وتحليل الوظيفة البحثية للجامعات كما رصدتها الاطر النظرية والدراسات السابقة في هذا المجال، وبالاستناد الى التقارير الرسمية المنظمة للبحث العلمي في الجامعات اليمنية، ومعطيات الدراسات الوطنية المحلية، قامت الباحثة بتصميم مصفوفة تحليل وفق اسلوب سوات لتشخيص واقع البحث العلمي في الجامعات اليمنية من خلال التعرف على العوامل الداخلية، المتمثلة بنقاط القوة ونقاط الضعف، المؤثرة على البحث العلمي داخل الجامعات اليمنية، كما تم تشخيص العوامل الخارجية، متمثلة بالفرص والتحديات التي تواجه البحث العلمي من خارج الجامعات اليمنية،

واستنادا الى معطيات هذا التحليل، خلصت الدراسة الى تقديم رؤية استراتيجية مقترحة، تمثلت برؤية ورسالة وقيم واهداف استراتيجية، متضمنة جملة من الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذه التوجهات الاستراتيجية الهادفة الى تطوير البحث العلمي في الجامعات اليمنية.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي – الجامعة – البحث العلمي الجامعي – الرؤية الاستراتيجية

A proposed strategic vision for the development of scientific research in Yemeni universities

Abstract: The study aimed to identify the reality of scientific research in Yemeni universities and provide a strategic vision for its development. To achieve these objectives, the study relied on descriptive methodology: analytical and developmental. The researcher monitored and analyzed the research function of the universities based on the theoretical frameworks and previous studies in this field Based on the official reports of the scientific research in the Yemeni universities and the data of the local national studies, the researcher designed a SWAT analysis matrix to diagnose the reality of scientific research in the Yemeni universities by identifying the internal factors represented by the strengths and weaknesses affecting the scientific research within Yemeni universities , And diagnosed the external factors, represented by the opportunities and challenges facing scientific research from outside the Yemeni universities

Based on the data of this analysis, the study concluded with the presentation of a proposed strategic vision, which was a vision, mission, values and strategic objectives, including a set of procedures necessary to implement these orientations aimed at developing scientific research in Yemeni universities

key words: Scientific Research – University – Academic Research – Strategic Vision

الاطار العام للدراسة

المقدمة:

لقد أولت الدول المتقدمة الجامعات و برامج البحث والتطوير اهتماما خاصا، وذلك بتوفير البيئة العلمية المناسبة التي يمكن أن تنمو فيها البحوث العلمية وتزدهر، ورصدت لهذا الغرض الأموال اللازمة لتوفير الأجهزة المختبرية والمعدات العلمية التي يحتاجها الباحثون بتخصصاتهم المختلفة ، ولا عجب في ذلك فالبحث العلمي يعد إحدى أهم وظائف الجامعات، فبدون بحث علمي تصبح الجامعة مجرد مدرسة تعليمية لعلوم ومعارف ينتجها الآخرون، وليس مركزا للإبداع العلمي وإنماء المعرفة وإثرائها ونشرها والسعي لتوظيفها لحل المشكلات المختلفة التي تواجه المجتمع، (Smeby, and Sverre ,2005, 22).

وتعد البحوث الجامعية أحد أهم مؤشرات الجودة والتمييز في سلم تصنيف الجامعات محليا وإقليميا ودوليا، وباتت تشكل هذه البحوث مصدرا ماليا مهما لتمويل أنشطة الجامعات من خلال المنح والهبات التي تحصل عليها من المؤسسات المختلفة، أو العقود التي تبرمها لإنجاز البحوث التي تحتاجها تلك المؤسسات للإسهام بحل المشكلات العلمية والتقنية التي تواجهها، (Arnold,2004, 133).

وتلعب الجامعات دوراً مميزاً في تقدم المجتمعات وتنميتها وذلك من خلال وسائل ومهام متعددة لعل أبرزها إرساء قاعدة البحوث العلمية . فقد أصبحت الجامعات اليوم ومن خلال أهدافها ووظائفها الأساسية المتمثلة بالتعليم الأكاديمي والبحث العلمي وخدمة المجتمع أحد أهم العناصر الداخلة في بناء وتطور حضارة العصر (السباخي، 1994: 227) .(Teresa, and Others,2005, 17).

وعلى الرغم من الجهود التطويرية للبحث العلمي الجامعي في اليمن كغيرها من البلدان العربية، غير ان البحث العلمي لازال يواجه العديد من المشكلات والتحديات، الامر الذي يستوجب دراسة واقع البحث العلمي وتحديد الصعوبات التي تعترض مسيرته وتعيق وتضعف فاعليته في الجامعات اليمنية ورسم التوجهات الاستراتيجية لتطويره، وهذا ما اكدته العديد من الدراسات وابرزها: **دراسات كلا من:** (كسناوي ،2001، 17) و(القحطاني، 2002، 11) و(**البرغوثي وابو سمرة، 2007، 9**)، و(قنوع وآخرون، 2010، 20) و (خضر، 2010، 7) و(البو محمد ، و البدري (2012، 630) و(**الطائي، 2012، 132**)..

وتأسيساً على ما سبق ومن خلال إدراك الباحثة لأهمية البحث العلمي الجامعي، أحست بضرورة البحث في هذا الموضوع بهدف التعرف واقع البحث العلمي في الجامعات اليمنية، من خلال الكشف عن التحديات (المشكلات والمعوقات) التي تواجهه، ومن ثم تقديم رؤية استراتيجية مقترحة ترسم التوجهات المستقبلية تجاه تطويره وتحسين فاعليته. وتعتقد الباحثة إن مثل هذا الجهد البحثي المتواضع مع غيره من البحوث والدراسات في هذا المجال قد

يسهم في تحسين حركة البحث العلمي في الجامعات اليمنية، الأمر الذي من شأنه أن ينعكس إيجاباً على واقع التنمية في المجتمع اليمني..

مشكلة البحث:

على الرغم من تنامي جهود الإصلاح والتطوير للتعليم العالي والبحث العلمي في اليمن، وعلى الرغم ايضا من كثرة الدراسات والابحاث التي كرست لقضايا البحث العلمي في اليمن ،غير ان هذه الجهود جاءت مجزأة لا رابط بينها ، وغالباً ما اقتصرت على جوانب معينة للبحث العلمي الجامعي، وهذا ما اكدته الوثائق الرسمية، متمثلة بـ (الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي،2010، 31-34)، و (تقرير التنمية البشرية الوطني، 2013، 56)، كما تؤكد نتائج العديد من الدراسات السابقة، مثل دراسات كلا من: (العبيدي، 2002)، و(شمسان، 2003)، وعون(2008) ومكرد،(2010، 11-13)، و(الخولاني، 2012)، و حميد (2013، 205 - 206)، و الحدابي (2014، 42 - 44) و(البعداني، 2017، 213)، و(العفيري ،2017، 214)، والتي تؤكد في مجملها ان البحث العلمي في الجامعات اليمنية يواجه العديد من المعوقات، وتنقصه الكثير من المتطلبات، ويحتاج الى مزيد من الاهتمام والدراسة التي تشخص واقعة وترسم التوجهات الاستراتيجية لتطويره وعليه، تنطلق الدراسة الحالية من إشكالية تتمثل في أن البحث العلمي في الجامعات اليمنية يعاني جملة من العوائق والمشكلات من مختلف الجوانب تقريباً، بدءاً من : اطره التشريعية وهيكليته التنظيمية، مرورا لموارده البشرية والمادية وانتهاء بمخرجاته البحثية وعلاقتها بمطالب سوق العمل ، واحتياجات التنمية المجتمعية الشاملة، وبصرف النظر عن تباين حدة المشكلات التي يواجها البحث العلمي من جامعة الى اخرى، غير ان الأمر بات ضرورياُ للقيام بتشخيص أوضاع البحث العلمي بالجامعات اليمنية وتحديد ما يعترضه من عوائق ومشكلات تمهيداُ لتحديد سبل تطويرها. وبناءً على ذلك يمكن بلورة مشكلة الدراسة الحالية في التساؤل الرئيس التالي :

ما واقع البحث العلمي في الجامعات اليمنية، وما الرؤية الاستراتيجية لتطويره؟

أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث الحالي فيما يلى:

-جاء البحث الحالي استجابة لتوصيات العديد من التقارير الرسمية العربية واليمنية ، كما جاءت ايضا استجابة لتوصيات العديد من الدراسات العربية واليمنية والعربية.

- يسعى البحث الحالي إلى تفعيل مقومات البحث العلمي الجامعي، للاضطلاع بدور تنموي فعال فى توجيه وتطوير المجتمع اليمني.

- يعد البحث الحالي أحد الدراسات المستقبلية التي تهتم باستشراف مستقبل البحث العلمي في الجامعات اليمنية.

– تفيد نتائج البحث الحالي الباحثين ، والمسئولين عن البحث العلمي في الجامعات اليمنية فى مراجعة خططهم ومشروعاتهم البحثية وأساليب العمل المتبعة، لتلافى أوجه القصور فى واقع البحث العلمي، والإفادة من الرؤية المستقبلية المقترحة فى تفعيل مقومات البحث العلمي، لتفعيل دوره التنموي.

اهداف البحث:

في ضوء السؤال الرئيس الذي يجسد مشكلة البحث فأن هذه الورقة تستهدف القيام بالآتي:

1- تحليل الاطر النظرية للبحث العلمي في الجامعات من حيث اهميته واهدافه ومتطلبات تطويره،
2- تشخيص واقع البحث العلمي في الجامعات اليمنية من حيث العوامل المؤثرة سلبا وايجابا، داخليا وخارجيا.
3- تقديم رؤية استراتيجية مستقبلية مقترحة تحدد مسارات تطوير البحث العلمي في الجامعات اليمنية .

حدود البحث:

يقتصر البحث على دراسة البحث العلمي في الجامعات خلال العام الدراسي الجامعي 2008/2007م.

مصطلحات البحث:

الرؤية الاستراتيجية:

هي طموح مستقبلي، يحدد مسارات المؤسسة وتوجهاتها المستقبلية ، بما يترجم اهدافها بعيدة الأمد ،(Thompson & Strickland , 2003, 7).

وتعرف الرؤية الاستراتيجية اجرائيا في هذه الدراسة بانها التوجه المستقبلي لتطوير البحث العلمي في الجامعات اليمنية الذي يحدد سياساته و اولياته، بما يفعل دوره التنموي في المستقبل.

البحث العلمي:

هو عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى (الباحث) من أجل تقصي الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى (موضوع البحث)، باتباع طريقة علمية منظمة تسمى (منهج البحث) بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج، أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة تسمى (نتائج البحث). (خضر، 1981: 11).

ويعرف البحث بانه المحاولة الدقيقة الناقدة للتوصل إلى حلول للمشكلات التي تؤرق البشرية وغيرها، يولد نتيجة للرغبة في معرفة الحقيقة واستجلاء أعماقها، يعتمد على حب الاستطلاع وفرض الفروض والتجريب والتفكير المنطقي. (رزق، 2012، 7).

والبحث العلمي في الدراسة الحالية يقصد به جهد علمي يقوم به أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا في الجامعات اليمنية بهدف تنمية المعرفة الإنسانية والمساهمة في معالجة المشكلات التي تعوق العملية التنموية في ابعادها المجتمعية المختلفة.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من زاويته المكتبية و بأسلوبيه التحليلي والتطويري، حيث قامت الباحثة برصد وتحليل الادبيات النظرية ذات العلاقة بالبحث العلمي في الجامعات ، كما قامت بتحليل بعض الدراسات السابقة التي أجريت على الجامعات اليمنية للتعرف واقع البحث العلمي في هذه الجامعات من حيث المعوقات التي تواجه البحث العلمي ، واتجاهات تطويره بالجامعات اليمنية.

كما استعانت الباحثة بأسلوب التحليل الاستراتيجي (سوات) لتشخيص واقح البحث العلمي في الجامعات اليمنية في ضوء موجهات التحليل البيئي الاستراتيجي، حيث تم استعراض واقع البحث العلمي في بيئتيه الداخلية والخارجية:

أولاً: البيتة الجامعية الداخلية للبحث العلمي: وذلك من خلال التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف في الابعاد الرئيسية للبحث العلمي الجامعي ، وهي:

التشريعات والسياسات – البنية الادارية – الكوادر البشرية – الموارد المالية – التجهيزات والمصادر المعلومات – نشر وتسويق مخرجات البحث.

ثانيا: البيئة الخارجية للبحث العلمي الجامعي: والمتمثلة بالعوامل الخارجية المؤثرة في البحث العلمي الجامعي– ايجابيا من خلال استعراض الفرص المتاحة، وسلبيا من خلال التحديات التي تواجه البحث العلمي الجامعي، وسوف تركز البحثة على العوامل المتعارف عليها في التحليل الاستراتيجي وهي:

العوامل السياسية – الاقتصادية – الاجتماعية الثقافية – القانونية – التكنولوجية

وذلك استنادا الى ما رصدته التقارير الرسمية وما خلصت اليه الدراسات السابقة المكرسة للبحث العلمي في اليمن، واعتمادا على هذه الخطوات المنهجية، تم تحديد الرؤية الاستراتيجية بأبعادها الرئيسية لتطوير البحث العلمي في الجامعات اليمنية.

الخلفية النظرية للبحث العلمي

أهمية البحث العلمي :

مرت مسيرة البحث العلمي بمراحل متعددة شملت مرحلة المحاولة والخطأ، ومرحلة الاعتماد على خبرات العارفين والخبراء، ثم مرحلة الحوار والجدل ومرحلة الاستقراء والاستنباط ، إلى أن تم التوصل إلى الطريقة العلمية في البحث، والتي تعتمد على تحديد المشكلة وبلورة التساؤلات والفرضيات وجمع المعلومات والمعالجات الإحصائية المختلفة والتحليل وتفسير المعلومات والنتائج النهائية..(نصار، 2002، 15).

ويعتبر البحث العلمي من أهم الأدوات لتحقيق التنمية في عالمنا المعاصر إن لم يكن أهمها جميعاً، فهو الأساس في تكوين العلم وتطوره وتراكم المعرفة الانسانية، وهذا بدوره يقود إلى نشوء التكنولوجيا وتنميتها، ويعتبر البحث العلمي من الوسائل المهمة في تطوير كفاءة أداء أعضاء الهيئة التدريسية كونها تساهم في قيام التدريسيين في مواكبة التطورات الحديثة التي تطرأ في سوق العمل. (Arnold,2004,p133).

وينظر للجامعات في العصر الراهن بأنها مؤسسات تعليمية لها دورها المميز في خدمة المجتمع وتقدمه ومصدراً أساسياً للطاقات البشرية الكفوءة، وأن النظرة إلى الجامعة كونها مؤسسة علمية تربوية وتعليمية بحثية وتنموية في المجتمع لها دورها المميز في خدمة المجتمع وتقدمه و ذلك من خلال إعداد الكوادر والطاقات والقوى البشرية الفنية المؤهلة علمياً وتربوياً وثقافياً ومهنياً. (الحلو ، 2010، 9).

وقد تزايدت أهمية البحث العلمي بصورة مطردة؛ نتيجة لتزايد الحاجة لإنتاج معرفة جديدة لاقتصاد المعرفة وتوظيفها في شتى أوجه حياة المجتمعات المعاصرة، حتى صار قطاع المعرفة أكبر القطاعات الاقتصادية، والمستوعب لمعظم القوى العاملة وخاصة الجديدة، وغدا البحث العلمي يميل أكثر فأكثر نحو التخصص والعمق، ومعالجة أدق الجزئيات بالتفصيل، ويسلط الضوء على أسبابها وكيفية عملها ونتاجها؛ بهدف توليد معارف جديدة، وتحويلها إلى سلع وخدمات، وتقديم حلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، أو التوصل إلى اكتشافات جديدة، بتطبيقات عدة ملائمة لأنشطة المجتمعات المعاصرة (بدر، 1982، 11) .

البحث العلمي كوظيفة من وظائف الجامعة:

تختلف وظائف الجامعة تبعاً لاختلاف المجتمعات ونظمها واختلاف تركيبها ونوع العلاقات السائدة التي تربط بين مكوناتها، إلا أن قدرتها على تحقيق أهدافها ورسالتها في بناء وتنمية المجتمع، يتوقف على مدى قدرتها على أداء وظائفها المختلفة والتي يمكن إجمالها في ثلاث وظائف رئيسية، وهي نقل المعرفة من خلال التعليم، وإنتاج المعرفة من خلال البحث العلمي ،وتوظيف المعرفة لخدمة المجتمع، ونجد أن كل وظيفة لا تعبر عن جهود مستقلة تتم بمعزل عن الوظيفة الأخرى، بل توجد صلة وثيقة بينها، فالعملية التعليمية تعد مجالاً خصباً لإثراء البحث، وهي في نفس الوقت تعمل على إعداد الكوادر البشرية التي تتولى مسئولية العمل في قطاعات الإنتاج المختلفة بالمجتمع، بينا يهدف البحث العلمي إلى تحسين العملية التعليمية من ناحية ويسعى إلى الإسهام في تنمية المجتمع وحل

مشكلاته من ناحية أخرى، ومن ثم توظف الجامعة الدراسات والبحوث لمعالجة المشكلات الاجتماعية (Christopher.1999،.78) .

فالبحث العلمي في الجامعات يلعب دورا أساسيا في منظومة التنمية المجتمعية ، مما يتطلب تعاونا وثيقا بين الجامعات والمؤسسات المختلفة للوقوف على قدرات الجامعات العلمية والتقنية من جهة، والتعرف على حاجات مؤسسات المجتمع المختلفة بعامة، والمؤسسات الإنتاجية بخاصة من جهة أخرى، بهدف تحديد مسارات بحثية واضحة يمكن أن تسهم برقي وتقدم مجتمعاتها، والتنسيق فيما بينها لتحقيق غايات وأهداف مشتركة، تعود بالفائدة والمنفعة على جميع الأطراف ذات العلاقة. (Cummings,1998, pp.69-70).

وأصبحت البحوث العلمية الجامعية في الوقت الحاضر جزءا أساسيا من مهام أعضاء الهيئات التدريسية وشرطا أساسيا لترقيتهم وتوليهم الوظائف القيادية في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في البلدان المتقدمة. لذا يبذل أعضاء الهيئات التدريسية الجامعية قصارى جهودهم لإنجاز البحوث العلمية الرصينة والسعي لنشرها في المجلات والدوريات العلمية المحكمة ذات السمعة الدولية المرموقة والانتشار الواسع بين الباحثين في جامعات العالم المختلفة، ففي اليابان مثلا يخصص أعضاء الهيئة التدريسية في المعدل ما لا يقل عن نصف ساعات عملهم الجامعي للبحث العلمي، ذلك أن استمرارهم بعملهم الجامعي مرهون بنتاجهم البحثي بالدرجة الأساس. (مكرد، 2010، 12).

متطلبات البحث العلمي:

نظراً لأهمية البحث العلمي والحاجة الملحة للبحث العلمي في تطوير المجتمع فلا بد من تامين مستلزماته ومتطلباته المتعددة والتي يمكن بلورتها على النحو الاتي:

المتطلبات القانونية: يستند البحث العلمي الى قواعد قانونية مرنة تستوعب متطلباته وتواكب مطالب العصر وتحدياته، ولابد لهذه القوانين من ان تترجم الى سياسات واستراتيجيات وخطط تحدد اولويات تطوير البحث العلمي، ليس فقط على مستوى الوزارة بل ايضا على مستوى الجامعات ومراكز البحث العلمي، ولابد من وضع اليات لمراقبة ومتابعة تنفيذ هذه القوانين المنظمة للبحث العلمي والا ستبقى مجرد حبر على ورق (Cummings,1998, 69).

المتطلبات الإدارية: تحتاج مؤسسات البحث العلمي إلى بنية هيكلية و إدارة كفوءة تشرف عليها وتتولى أمورها، وبقدر ما تكون الإدارة جيدة بقدر ما تكون جودة الأبحاث العلمية تؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة منها، بينما تؤثر الإدارة غير الكفوءة سلباً في جودة مخرجات البحوث، لذلك ينبغي أن تتمتع إدارة الجامعات بالنقاط التالية :

- ينبغي أن تتمتع بالمصداقية والشفافية وبعلاقة ايجابية مع منظومة التعليم العالي ومع القطاعات الاقتصادية.
- عدم سيطرة أجهزة حكومية ضيقة على أمورها بحيث ينبغي أن تتمتع بصلاحيات التصرف بالأموال المخصصة لها وحرية اتخاذ القرارات التي تخصها.
- الابتعاد عن التعقيدات والإجراءات الإدارية والمالية المطولة في الإنفاق والتجهيز والرواتب والحوافز.
- الابتعاد عن الإجراءات الإدارية والقانونية المطولة وغير المرنة كالمتبعة في تنفيذ البحوث العلمية أو المتبعة للحصول على منحة أو إيفاد للخارج (كسناوي، 2001، 22).

المتطلبات المالية: يحتاج البحث العلمي الى أموال طائلة للإنفاق على أجهزته ومعداته ، فالمال عنصر أساسي وشرط ضروري لتجويد البحث العلمي، ويعود قصور الجامعات في البحث العلمي إلى عدم تخصيص ميزانية مستقلة ومشجعة للبحوث العلمية، إضافة إلى أن الحصول على منحة بحثية يستغرق إجراءات طويلة ومعقدة مع قلة في الجهات المانحة. كما أن معظم الجامعات تركز على عملية التدريس أكثر من تركيزها على البحوث العلمية لأسباب عدة. وبالمقابل فان الدول المتقدمة ترصد الميزانيات الضخمة للبحوث العلمية لمعرفتها بالعوائد الضخمة التي تغطي أضعاف ما أنفقته، في حين يتراجع الإنفاق على البحوث العلمية في الدول العربية بسبب النقص في التمويل الذي تنفق نسبة كبيرة منه على الأجور والمرتبات. (البرغوثي وابو سمرة،2007، 11).

المتطلبات المادية: تحتل الجوانب الفنية والمادية المتمثلة بمستلزمات البحث العلمي من الأجهزة والمعدات والوسائل الفنية والمادية والبيئات المناسبة لتجويد البحث العلمي أهمية بالغة لإعداد وانجاز البحوث العلمية المختلفة. حيث من الملاحظ ان الجامعات اليمنية تعاني من نقص المباني والتجهيزات وعدم ملاءمتها لمتطلبات العملية البحثية الحافزة لإنتاج المعرفة وتطويرها، كما تفتقر الى شبكات انترنيت حديثة تربطها ببعضها وتربطها بالجامعات والمؤسسات البحثية العربية والعالمية، وافتقارها أيضا الى مكتبات الكترونية لتسهيل عملية الحصول على المراجع والمصادر المختلفة، وضعف قاعدة المعلومات في المراكز والمختبرات البحثية، ناهيك عن ضآلة حجم العاملين والفنيين في مجال نظم المعلومات والتكنولوجيا. وهذا بدوره يؤثر على العملية البحثية وانعكاسه سلبيا على جودة البحوث العلمية (البعداني، 2017، 213).

المتطلبات البشرية: إن أنشطة البحث العلمي التي تجري في إطار الجامعات والمراكز البحثية من أضعف الأنشطة البحثية في العالم، بسبب قلة عدد الباحثين والمختصين، وندرة تكوين فرق بحثية متكاملة، وانشغال عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس في العمل الإضافي. حيث تعتبر الموارد البشرية عالية التأهيل والكفاءة والخبرة من أهم مدخلات ومقوّمات العمل في الأنشطة البحثية والتطويرية والابتكارية، فهناك علاقة وطيدة بين منظومة التعليم ككل والتعليم العالي على وجه الخصوص ودورها في نشر المعرفة وبين منظومة البحث العلمي والتطوير التقني ودورها في إنتاج المعرفة حيث يتمّ إعداد وتدريب باحثي المستقبل خلال مراحل التعليم المختلفة خاصّة في مرحلة التعليم العالي. ويعتبر العدد الإجمالي للباحثين والعلماء والمهندسين العاملين بالبحث والتطوير لكل واحد مليون من السكان من أهمّ المؤشرات التي تقاس في ضوئها مدخلات البحث العلمي (قنوع وآخرون، 2010، 9).

واقع البحث العلمي في الجامعات اليمنية

أ) النشأة والتطور:

ترجع نشأة مؤسسات التعليم الجامعي في اليمن الى بداية سبعينات القرن الماضي فقد تم إنشاء جامعة عدن في عام 1970م في الشطر الجنوبي سابقاً، وجامعة صنعاء في عام 1971م في الشطر الشمالي و ظلت هاتان الجامعتان حتى تحقيق الوحدة المباركة عام 1990م.

وبعد قيام الوحدة وبالتحديد ما بين عام 1993م، 1997م شهدت نقطة تحول تاريخية غير مسبوقة سمحت فيما بعد بتوسعات كبيرة وملحوظة بمؤسسات التعليم الجامعي في اليمن على المستويين الرأسي والأفقي. وتتويجاً للتوسعات الجغرافية التي شهدتها الجامعات اليمنية بعد إعلان الوحدة كان لا بد أن يترافق مع ذلك توسعات إدارية وتشريعية من أجل بنية مؤسسية تقود العمل الجامعي نحو الإسهام الفاعل في صياغة وترشيد مستقبل اليمن الجديد ومن أمثلة ذلك:

- تأسيس أول وزارة للتعليم العالي والبحث العلمي ضمن أول تشكيل وزاري لحكومة الوحدة عام 1990 ثم الغيت عام 1993 وأعيد تشكيلها مرة أخرى عام 2001.
- إنشاء المجلس الأعلى لتخطيط التعليم بموجب القرار الجمهوري رقم 266 لسنة 2001 ويحتل التعليم الجامعي قمة هرم السلم التعليمي.
- إنشاء المجلس الأعلى للبحث العلمي بموجب القرار الجمهوري رقم (2) لسنة 2002
- كما نال التشريع للتعليم الجامعي والبحث العلمي اهتماما متناميا خلال عقد السبعينات ، حيث تضمن أول قانون لجامعة صنعاء في عام 1974 تحت رقم (118) في أهداف الجامعة ما يشير إلى هذه الوظيفة البحثية ، وهو ما أعيد تكراره من أهداف في القانون رقم (32) لسنة 1988 في المادة الأولى من أن الجامعة تختص بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي ، والبحث العلمي الذي تقوم به كلياتها والهيئات العلمية التابعة لها ، وتعنى الجامعة بإجراء البحوث العلمية وتشجيعها وتوجيهها لخدمة المجتمع في سبيل التنمية الشاملة (الحاج، 2000، 78)
- وصدر القرار الجمهوري بالقانون رقم (17) لسنة 1995 بشأن الجامعات اليمنية والذي حدد وظيفة البحث العلمي في أهداف الجامعات في المادة الخامسة بالنص على :

1. إجراء البحوث العلمية وتشجيعها ، وتوجيهها لخدمة المجتمع .
2. تنمية الاتجاهات الايجابية نحو العلوم والتكنولوجيا وتطوراتها المتسارعة ، وكيفية الاستفادة من كل ذلك في تطوير وحل قضايا البيئة والمجتمع .
3. تطوير المعرفة بإجراء البحوث العلمية في مختلف مجالات المعرفة سواء على المستوى الفردي أو الجماعي ، وتوجيهها لخدمة احتياجات المجتمع وخطط التنمية .

4. توثيق الروابط العلمية ، والثقافية مع الجامعات والهيئات العلمية ومراكز البحوث والتطوير العربية والأجنبية بما يساعد على تطوير الجامعات اليمنية وتعزيز مكانتها .
5. تقديم الدراسات والاستشارات الفنية والمتخصصة لمختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها العامة والمختلطة (الجمهورية اليمنية ، 2010 ، القرار الجمهوري بالقانون رقم (18) لسنة 1995 بشأن الجامعات اليمنية : المادة (5) .

وقد أعيد التأكيد على وظيفة البحث العلمي في الجامعات اليمنية في القانون رقم (13) لسنة 2005 بشأن الجامعات والمعاهد العليا والكليات الأهلية، إذ مما جاء في المادة الخامسة " تعمل الجامعات والمعاهد العليا والكليات على تحقيق الأهداف التالية ... الإسهام في رفع مستوى التعليم الجامعي والعالي والبحث العلمي " . كما أعيد التأكيد على هذه الوظيفة في القانون رقم (13) لستة 2010 بشأن التعليم العالي، الذي جعل من الجامعة المؤسسة الأولى من مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، إذ جاء في القانون في المادة الخامسة " يهدف التعليم العالي إلى تشجيع البحث العلمي ودعمه ورفع مستواه (الجمهورية اليمنية ، 2010 : القانون رقم (13) لسنة 2005: المادة: 5، والقانون رقم (13) لسنة 2010: المادة : 5).

يلاحظ من الاستطراد التشريعي السابق أن وظيفة البحث العلمي في الجامعات اليمنية كانت حاضرة منذ النشأة الأولى للتعليم الجامعي اليمني ، ولكن ممارستها الفعلية ليست بهذا الوضوح القانوني والتشريعي لأن الغرض الأول من إنشاء الجامعات وبخاصة الجامعتين الأم : صنعاء وعدن كان من أجل إعداد الكوادر اللازمة لمتطلبات التنمية التي كانت تطمح إليها اليمن مما جعل وظيفة التدريس ، وهي الوظيفة الأولى للجامعات منذ ظهورها في التاريخ ، هي الوظيفة الأولى للجامعات اليمنية . وإذا كانت وظيفة البحث العلمي قد أخذت حيزاً من أهداف الجامعات اليمنية القديمة النشأة والحديثة ، فإن وظيفة التدريس قد نالت النصيب الأوفر في هذه الأهداف وذلك لتوفير الكوادر المتخصصة لتلبية احتياجات المؤسسات المجتمعية في مختلف الجوانب التنموية.

وترتب على ذلك اعداد السياسات والاستراتيجيات والخطط المعنية بتطوير البحث العلمي، فقد استهدفت الرؤية الاستراتيجية لليمن 2025م زيادة عدد مؤسسات البحث العلمي، وزيادة الإنفاق عليها وتعزيز التنسيق فيما بينها وربطها بقطاعات الإنتاج والخدمات المختلفة، حتى تصبح من المركبات الفاعلة في النظام الوطني للابتكار وفي اقتصاد يُبنى على المعرفة، (وزارة التخطيط والتعاون الدولي،2005، 76).

وتجلى الاهتمام اكثر بالتعليم العالي والبحث العلمي باعداد الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي 2006 2010، وتعتزم الوزارة حاليا اعداد استراتيجية أخرى للتعليم العالي والبحث العلمي.

وعلى الرغم مما شهدته الجامعات من تطور عبر الأطوار المختلفة التي مرت بها من الوظيفة التعليمية الى الوظيفة البحثية الجامعية ثم الى وظيفة خدمة المجتمع ، بعد أن كانت الجامعة لحقبة طويلة من الزمن مقتصرة على وظيفة التدريس، ومع ذلك فان واقع الوظيفة البحثية الجامعية في الجامعات اليمنية لازالت في حدودها الدنيا وتكاد لا تتجاوز التأكيد التشريعي إلى الممارسة الفعلية ، وعليه يمكن القول : إن الجامعات اليمنية بحاجة ملحة إلى التبني

الفعلي لهذه الوظيفة من خلال العديد من الإجراءات التي تقتضيها هذه الوظيفة البحثية. فالوظيفة البحثية في الجامعات اليمنية بحاجة ماسة وسريعة إلى أساليب حديثة متطورة تمكنها من الاسهام الفعلي في القيام بدورها في خدمة المجتمع . ولن يتأتى هذا إلا من خلال تبني مداخل وصيغ تطويرية جديدة قامت عليها بنية الوظيفة البحثية الجامعية في السياق المعاصر (مكرد، 2010، 11).

ب) واقع البحث العلمي في الجامعات اليمنية كما ترصده التقارير الرسمية والدراسات:

على الرغم من ان الرؤية الإستراتيجية لليمن 2025م تتطلع إلى زيادة أعداد المراكز البحثية وزيادة الإنفاق عليها ودعمها وتفعيل دورها وتعزيز التنسيق فيما بينها وربطها بقطاعات الإنتاج والخدمات المختلفة،. وعلى الرغم ايضا من التطور الملحوظ الذي شهدته الجامعات اليمنية و البحث العلمي فيها، غير ان البحث العلمي في الجامعات اليمنية لازال يواجه العديد من المشكلات والتحديات في مختلف جوانب وابعاد العملية البحثية . ولقد خضع البحث العلمي في الجامعات اليمنية لكثير من جهود التقييم والتحليل سواء على المستوى الرسمي، او على المستوى الاكاديمي، وتكاد تجمع هذه الجهود على ان البحث العلمي في الجامعات اليمنية يواجه العديد من المشكلات والتحديات، ولا يتسع المجال هنا لسرد كافة هذه الجهود، ويكفينا ان نشير الى ابرزها وذلك على النحو الاتي:

الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي (2006 – 2010)

لقد عرضت (الاستراتيجية الوطنية 2010، 31–34) تقويما للبيئة الداخلية والخارجية لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، وتحليلا لنقاط القوة، والضعف، والفرص، والتحديات. وذلك على النحو الاتي:

نقاط القوة:

- يوجد للتعليم العالي والبحث العلمي وزارة تستطيع القيام بالمهمة التي أنشئت من أجلها من خلال الخبرة والمعرفة الكافية في مجال التعليم العالي.
- مُنِحت الوزارة سلطات قانونية كاملة، بموجب القانون رقم (18) للعام 1995، الذي عُدِّل في عام 2000، واللائحة رقم (137) لعام 2004، الخاصة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، واللوائح الأخرى ذات العلاقة. وقد أعطت هذه القوانين لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي السلطة القانونية على كل مؤسسات التعليم العالي، من خلال الإشراف، والتنسيق، والموافقة، على الخطط والسياسات، وضمان الالتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات السارية في مجال التعليم العالي.
- إدراك قيادة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أهمية إحداث التغييرات المطلوبة، و دعم كل الجهود الرامية للإصلاح، مع توفر الرغبة الأكيدة لتحسين وضع التعليم العالي وتطويره.
- تملك الجامعات الحكومية عموماً الحد الأدنى من البنية التحتية، والوسائل التعليمية، والكادر الأكاديمي والإداري المؤهل القادر على الإسهام في الأنشطة المحلية والدولية وبلغات مختلفة.
- لأعضاء هيئة التدريس والطلاب كيانات تمثلهم في الجامعات الحكومية.

نقاط الضعف:

- تشريعات تحتاج إلى مراجعة، وأنظمة إدارية تقليدية، وإجراءات معقدة، وتنسيق سيئ، ومركزية شديدة، وتدخلات في اتخاذ القرار.
- بنية وقدرات وزارة التعليم العالي والبحث العالي غير كافية للقيام بوظائفها على أكمل وجه.
- غياب الشفافية والمساءلة في معظم مؤسسات التعليم العالي.
- غياب التخطيط الإستراتيجي، حيث تفتقر الجامعات إلى وجود رؤية، ورسالة واضحة، وأهداف إستراتيجية محددة.
- قلة الموارد المالية، ورغم اعتماد الجامعات على الحكومة في تمويلها، إلا أنها تنفق ما يقرب من 70% من موازناتها الإجمالية على الأجور والمنح الدراسية.
- عدم الاستقلالية المالية، رغم أن القانون يمنح الجامعات الاستقلالية الكاملة، فمخصصات الجامعات تحدد بناء على المفاوضات مع وزارة المالية، وتظل إجراءات الصرف مقيدة بموافقة المدراء الماليين، الذين تعينهم وزارة المالية في كل الجامعات اليمنية.
- ضعف المرافق، و البنى التحتية. فأغلب الجامعات الحكومية – الجديدة على وجه الخصوص – والجامعات الأهلية، تفتقر إلى المكتبات والوسائل التعليمية، والمختبرات، والأجهزة، وشبكات الاتصالات، وهذا القصور يَحُد من نسبة الالتحاق في المجالات العلمية والهندسية.
- غياب أنظمة لضبط الجودة، والاعتماد الأكاديمي، مما يعيق تطوير الكادر التعليمي والإداري، وبناء القدرات.
- ضعف ثقافة البحث، حيث تجرى أكثر البحوث للترقية العلمية، وليس للأبحاث؛ مما يؤثر في التنمية الاقتصادية للبلاد.
- لا تتناسب البرامج والتخصصات الأكاديمية في الجامعات مع احتياجات المجتمع، وسوق العمل.
- عدم التوازن بين مخرجات التعليم العالي، واحتياجات المجتمع، وسوق العمل.
- ضعف استجابة الجامعات نحو خدمة المجتمع، وغياب الاهتمام لديها بقضايا الوطن.
- انعزال الجامعات عن العالم الخارجي، حيث لا يوجد تفعيل لارتباط الجامعات اليمنية مع الجامعات الأجنبية والعربية الأخرى.
- ضعف العلاقة مع القطاع الخاص، والقطاعات الإنتاجية.
- القصور في الكفاءة الداخلية والكفاءة الخارجية للجامعات.
- غياب الأطر والضوابط الوطنية لاعتماد البرامج والشهادات والدرجات العلمية والاعتراف بها.
- غياب الشفافية في عملية استقطاب، واختيار، وتوظيف هيئة التدريس ومساعديهم.
- غياب ثقافة التعاون بين هيئة التدريس والمسئولين الإداريين.
- غياب التفاعل بين هيئة التدريس والطلاب.

- تدهور المعايير والمستويات الأكاديمية.
- الاختلال الكبير في معدل الهيئة التدريسية إلى عدد للطلاب.
- عدم الالتزام بالقانون فيما يخص العمل الحزبي داخل الجامعة.

الفرص:

- التزام القيادة السياسية والحكومة بدعم ومساندة عملية تطوير التعليم العالي.
- الاستفادة من برنامج الإصلاح الاقتصادي، والمالي، والإداري الذي تبنته الحكومة بالتعاون مع هيئات دولية، وجهات مانحة في إصلاح وتطوير التعليم العالي.
- الاستفادة من التطورات الحديثة في مجال تقنية المعلومات، وتوظيفها في تطوير مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.
- الرغبة لدى القيادة السياسية، والدعم المتزايد من المجتمع في تحقيق تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث وبين الريف والحضر في الالتحاق بالتعليم العالي.
- تسويق البرامج التي تقدمها الجامعات إقليميا، ودوليا لاستقطاب عدد كبير من الطلاب.
- فتح برنامج التعليم عن بعد، والتعلم الالكتروني.
- توسيع التعليم الموازي لزيادة الموارد المتاحة للجامعات.
- تطوير إستراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي، التي ستوفر آلية تحسين دائمة لمؤسسات التعليم العالي.

التحديات:

- ازدياد معدل النمو السكاني، الذي يقرب من 3.02% سنوياً ما سينتج عنه تضاعف عدد السكان عام 2020 .
- من الصعب أن تظل الحكومة هي الممول الوحيد للتعليم العالي، أو أن تقبل زيادة ميزانيته في المستقبل، الأمر الذي سيحد من نمو التعليم العالي وتطوره.
- استمرار تمويل الدولة للتعليم الجامعي الحكومي، في الوقت الذي يزداد فيه التوجه نحو الخصخصة.
- مغادرة أعداد من هيئة التدريس المؤهلة للعمل في الخارج، نتيجة لضعف الأجور في الداخل، وعدم وجود شفافية في التعيين، وتكافؤ في الفرص.
- مقاومة الجهود التي تسعى للتغيير، والإصلاح، والتطوير في مؤسسات التعليم العالي.
- ينبغي ألا يعول كثيرا على بقاء دعم الجهات الدولية والمانحين لفترة زمنية طويلة.
- انخفاض الولاء والانتماء لدى العاملين في مؤسسات التعليم العالي، وضعف الروح المعنوية عندهم، نتيجة انخفاض الأجور والمرتبات القائمة على عدم التنافس، الأمر الذي سيؤدي إلى هجرة العقول.

وخلصت دراسة مكرد،(2010، 11-13) الى جملة من المشكلات التي توجه البحث العلمي بالجامعات اليمنية وذلك على النحو الاتي:

أ. ضعف الأداء البحثي للجامعات اليمنية فما يزال البحث العلمي يمثل نشاطا هامشيا في اهتمام الجامعات مما أدى إلى ضعف استثمار الكفاءات العلمية المتخصصة بالجامعات لعلاج المشكلات التي تواجه قطاعات المجتمع فمعظم البحوث التي تجرى تتسم بالفردية تجرى لمجرد الترقية بعيدة عن مشكلات المجتمع واحتياجاته .

تعدد المعوقات التي تواجه البحث العلمي بالجامعات اليمنية أهمها :

- عدم وجود استراتيجية واضحة ومرسومة توجه البحث العلمي بالجامعات اليمنية لخدمة التنمية .
- الانفصال التام بين ما تريده الدولة وكذا مؤسساتها والقطاع الخاص وبين ما تقوم به الجامعات من بحوث .
- انشغال أساتذة الجامعة بالعملية التعليمية وأعمال الكنترول بحيث أصبح البحث العلمي لا يأخذ إلا نصيبا متواضعا من وقت أساتذة الجامعة مما يدفع بالبعض لاختيار موضوعات بحثية ضعيفة الصلة باحتياجات ومشكلات المجتمع .
- نقص الإمكانات اللازمة لإجراء البحوث المتقدمة من مكتبات ومعامل وأجهزة وغيره .
- اعتماد القطاعات الإنتاجية في المجتمع على الخبرات الأجنبية .
- ارتفاع تكاليف إجراء بعض البحوث العلمية وتدني الميزانية المخصصة للبحث العلمي بالجامعات اليمنية حيث يوجد في بعض الجامعات صندوق لدعم البحث العلمي إلا أن ميزانية هذا الصندوق لا تغطي حتى القليل من بحوث أساتذة الجامعة .
- عزوف مؤسسات المجتمع عن المشاركة في تمويل المشروعات البحثية المقدمة للمجتمعات المحلية.
- صعوبة النشر في بعض المجلات العلمية وارتفاع تكاليف العض .

ب. تشير بعض الدراسات المتعلقة بالبحث العلمي إلى أن هناك اهتماما ملحوظا للبحث العلمي في جامعات الدول المتقدمة لثقة هذه الجامعات بأن للبحث العلمي انعكاسات على الجامعات نفسها من حيث زيادة مواردها بالإضافة إلى انعكاساته على المجتمع بزيادة تقدمه وتطوره ويتمثل هذا الاهتمام في:

- حرص هذه الجامعات على ربط البحث العلمي باحتياجات المؤسسات الإنتاجية والخدمية بالمجتمع عن طريق :
- تشجيع أساتذة الجامعة على إجراء البحوث العلمية التي تسهم في حل مشكلات المجتمع وتطويره .
- دخول الجامعات في شراكة مع قطاعات المجتمع العام والخاص من خلال إنشاء مراكز مشتركة، وإجراء بحوث مشتركة بين أساتذة الجامعة والباحثين فيها.
- إجراء البحوث بناء على طلب قطاعات ومؤسسات المجتمع .
- السماح لأساتذة الجامعة بالعمل لدى مؤسسات وقطاعات المجتمع .
- إعفاء بعض الأساتذة من المحاضرات أو منحهم إجازات للتفرغ للعمل البحث سواء داخل الجامعة أو خارجها .
- فتح مؤسسات وشركات المجتمع معاملها لأساتذة الجامعة لإجراء أبحاثهم .
- تقديم مؤسسات وقطاعات المجتمع مكافآت مالية للقائمين على دراسة مشكلاتها وتطوير منتجاتها .

- قيام مؤسسات وقطاعات المجتمع بتبني مجموعة من الباحثين في الجامعات والإنفاق على أبحاثهم خاصة إذا كانت متصلة بمجال أنشطتها .
- اهتمام المؤسسات الصناعية والإنتاجية بخبرة أساتذة الجامعة من ذوي القدرة على الإبداع والابتكار وإبرام العقود معهم للقيام بالأبحاث العلمية التي تعالج مشكلاتها .
- نشر البحوث التي تجرى في المجلات العلمية، وتحويل نتائجها إلى تقنيات عالية .
- إنشاء العديد من المراكز البحثية بالجامعات .
- تخصيص ميزانية تغطي نفقات البحث العلمي .
- تشجيع الملكية الفكرية لأساتذة الجامعة
- منح أساتذة الجامعة مكافآت سخية مقابل الأبحاث التي يقومون بها .
- عقد المنتديات التي تتناول مشكلات المجتمع

وينوه (تقرير التنمية البشرية الوطني، 2013، 56)، إلى انه وعلى الرغم من أن للجامعة ثلاث وظائف رئيسة هي:

التدريس، البحث العلمي، وخدمة المجتمع؛ إلا أن الجامعة اليمنية ما زالت غير قادرة على الوفاء بمتطلبات الوظيفة الأولى، مع غياب شبه كامل لدورها في البحث العلمي وخدمة المجتمع. فالبحث العلمي في الجامعات اليمنية لا يحظى باهتمام كبير، كما تفتقر الجامعات للثقافة والتقاليد البحثية، وكذلك لا تتوفر الإمكانات والوسائل اللازمة للقيام بالبحوث العلمية، فالمعامل، والفنيون، والمكتبات المزودة بالمصادر والمراجع الحديثة والدوريات المتخصصة، كلها غير متوفرة بشكل كاف، إضافة إلى محدودية الموازنة المخصصة للبحث العلمي وضعف الحوافز المشجعة لقيام أعضاء هيئة التدريس بالدراسات والبحوث. أما ما ينشر من بحوث من قبل أعضاء هيئة التدريس، فإن الحافز لهم – غالبا– الترقية للرتب العلمية، وليس لخدمة استراتيجية واضحة للبحث العلمي في الجامعة. كذلك لا توجد هيئة وطنية تتولى دعم وتنظيم مجال البحث العلمي ومراقبته. علاوة على ذلك فإن المعلومات الدقيقة عن كمية البحوث، ونوعيتها، ومجالاتها، غير متوفرة.

وتزداد حدة المشكلات المتعلقة بالبنية التحتية والمكتبات ومصادر التعلم في الجامعات الإقليمية الناشئة التي لم تستكمل بنيتها التحتية، حيث تعاني هذه الجامعات من نقص المباني والتجهيزات وعدم ملاءمتها لمتطلبات العملية التعليمية في القرن الحادي والعشرين، فضلا عن ضعف القدرة المؤسسية للجامعات، ونمط الإدارة المركزية التي انتهجتها وزارة المالية في تحديد المخصصات المالية وكيفية إنفاقها، إلى جانب تشتت مسئوليات التعليم العالي والبحث العلمي بين أكثر من جهة، وضعف التنسيق فيما بينها، مما أعاق بلورة خطة شاملة للتعليم العالي والبحث العلمي في اليمن..

وخلصت دراسة حميد (2013، 205-206) الى تلخيص جوانب القوة والضعف للأداء البحثي في البيئة الداخلية للجامعة اليمنية، وكذلك الفرص التي يمكن للجامعة أن تغتنمها لتطوير الأداء البحثي والتهديدات التي تواجهها في بيئتها الخارجية على النحو التالي:

أ- جوانب القوة :Strengths

- وجود وزارة للتعليم العالي والبحث العلمي أنشئت للقيام بالمهام التعليمية والبحثية.
- وجود رسالة وأهداف للتعليم العالي توضح وظيفتها وأهدافها ومناسبة للواقع الحالي لتعليم العالي.
- محاولة إنشاء هيئة للبحث العلمي تضم الجامعات والمؤسسات البحثية الأخرى.
- تركيز وزارة التعليم العالي بأهمية القيم البحثية كقيمة التعاون والمشاركة.
- وجود تعاون بين الجامعات والمؤسسات البحثية الأخرى سواء داخل أو حارج اليمن.

ب- نقاط الضعف: Weaknesses

- صعوبة تحقيق رسالة التعليم العالي والبحث العلمي.
- عدم وجود صندوق خاص لتمويل البحث العلمي يتبع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- عدم تشجيع النشر العلمي على المستوى الوطني.
- ندرة وجود خطة استراتيجية واضحة للكلية أ والجامعة.
- ندرة وجود لائحة تنظم الأداء البحثي داخل الكلية/ الجامعة.
- القيام بالنشاط البحثي بصورة فردية.
- عدم وجود شبكة معلوماتية متكاملة للبحث العلمي على مستوى الجامعات.
- ضعف التعاون والتنسيق بين الأقسام والكليات والجامعات في مجال البحث العلمي.
- ضعف تبادل الزيارات العلمية بين الباحثين بالجامعات اليمنية والجامعات من خارج اليمن .
- قصور في تهيئة المناخ العلمي المناسب لتنمية الأداء البحثي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة.
- غياب نظام يشجع المؤسسات الحكومية على إجراء البحوث داخل المراكز البحثية بالجامعات.
- قصور نظام الحوافز(المادية /المعنوية) التي تشجع الباحثين على القيام بالبحوث العلمية المشتركة مع الزملاء.
- غياب معيار الإلتزام الأكاديمي كأحد معايير تقييم الأداء البحثي.
- قلة خضوع المعنيين للمساءلة القانونية من قبل جامعاتهم.
- غموض تحديد المسؤولية النهائية في الجامعات.
- خضوع تعيين قيادات الجامعات للقرار السياسي.
- الافتقار إلى وجود ضوابط لشغل الترقيات الأكاديمية.
- السلطة المركزية في الجامعات تعوق تطوير الأداء البحثي.
- ضعف الالتزام بالأنظمة الجامعية.

- تعقيد الاجراءات في اتخاذ القرارات اللازمة للقيام بالأبحاث العلمية في الجامعات.
- قلة أعضاء هيئة التدريس في بعض التخصصات العلمية.
- ضعف الروح المعنوية عند أعضاء هيئة التدريس بالجامعة نتيجة انخفاض الأجور والمرتبات.
- ضعف الإمكانات المتوفرة للبحوث العلمية (التجهيزات–المعامل– مساعدي الباحثين – مواد – قاعات بيانات).
- قلة المعلومات المالية المتبادلة بين مراكز البحوث العلمية بالجامعات وقطاعات المجتمع.
- ضعف اللوائح والأنظمة (الإدارية والمالية) فيما يخص تمويل البحث العلمي.
- ضعف ميزانيات الجامعات المخصصة للبحوث العلمية.
- افتقار الجامعات الحكومية إلى الاستقلال المالي.
- ضعف الدعم المالي الرسمي المخصص للبحث العلمي على مستوى الدولة.
- إعتماد الجامعات على الحكومة كممول رئيس للبحث العلمي.
- قلة المخصصات المالية لإجازات التفرغ العلمي لعضو هيئة التدريس في الجامعة.
- ضعف مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي بالجامعات.
- قلة أجهزة البحث العلمي خصوصاً في الكليات العلمية.
- ضعف البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات في الجامعة.
- قلة توفر المراجع الأجنبية الحديثة.
- غياب دور مراكز الأبحاث في الارتقاء بمستوى أداء وإنتاجية ميدان العمل والإنتاج البحثي.
- غياب بعض المجالات العلمية في مراكز الأبحاث.

ج– الفرص:Opportunities

- استعانة الجامعات اليمنية بقيادات بحثية من جامعات عربية/ أجنبية.
- توظيف التقنيات المعلوماتية الحديثة في تطوير الأداء البحثي.
- اهتمام المجتمع بتطوير البحث العلمي.
- اهتمام القيادة السياسية بدعم ومساندة عملية تطوير البحث العلمي.
- تسويق البرامج التي تقدمها الجامعات إقليمياً ودولياً لاستقطاب عدد كبير من الطلاب.

د– التهديدات المحتملة:Threats

- قلة الموارد المالية والمادية.
- قلة الأجهزة الإلكترونية الحديثة.
- قلة الوعي بأهمية مساهمة المنظمات غير الحكومية في تمويل البحث العلمي.
- ضعف قدرة المجلس الأعلى للجامعات على الإشراف والتنسيق مع الجهات المختصة بالبحث العلمي.

- ضعف دور وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تجاه الجامعات.
- ضعف الالتزام بالأعراف والتقاليد المجتمعية.
- مقاومة الجهود التي تسعى للتغيير والإصلاح والتطوير في مؤسسات التعليم العالي.

وفي مراجعة للاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، قدم الحدابي (2014، 42 – 44) تحليلا لواقع التعليم العالي والبحث العلمي على النحو الاتي:

نقاط القوة:

- وجود وزارة للتعليم العالي والبحث العلمي.
- إنشاء مجلس للاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة مستقل عن وزارة التعليم العالي
- نشر ثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي لدى العديد من أعضاء هيئة التدريس .
- وجود عدد لا بأس به من المراكز العلمية والبحثية والاجتماعية .
- امتلاك العديد من الجامعات لخبرات تراكمية يمكنها أن تشارك في أنشطة البحث العلمي.
- تمتلك الجامعات للعديد من الكوادر العلمية والكفاءات المؤهلة تأهيلا عاليا في اعرق الجامعات العربية والعالمية.
- تشريعات حديثة وقوانين عديدة تنظم الحقوق والواجبات
- تمتلك الجامعات الحكومية الحدود الدنيا من البنية التحتية والوسائل والتجهيزات .
- توجه الحكومة والتزامها بتطوير التعليم

نقاط الضعف:

- غياب التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم العالي.
- ضعف التشريعات المنظمة لإعمال الوزارة والجامعات.
- عدم تنفيذ الاستراتيجية الخاصة بتطوير التعليم العالي.
- الضعف الشديد في ميزانية البحث العلمي على مستوى الوزارة والجامعات.
- قلة المراكز البحثية المتخصصة في المجالات العلمية والتقنية التي تخدم المجتمع
- محدودية برامج الدراسات العليا في التخصصات العلمية والاجتماعية في الجامعات اليمنية.
- عدم وجود جامعات تخصصية.
- عدم وجود مجلات علمية يمنية محكمة وفق معايير دولية.
- عدم استيعاب الكوادر المؤهلة خاصة المبتعثين العائدين من الخارج لتنشيط البحث العلمي
- غياب المكتبات الرقمية ومصادر التعليم والتعلم بالجامعات اليمنية المرتبطة
- ضعف البيئة المحفزة للإنتاج والبحث العلمي.
- انعدام التنسيق والشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والجهات المانحة وبين الجامعات اليمنية.

- عدم وجود آلية لتسجيل براءات الاختراع والابتكار
- غياب التنسيق بين الكليات والمراكز بالجامعة فيما يتعلق بأنشطة خدمة المجتمع المتشابهة
- ضعف البنية التحتية في المجالات التقنية وضعف الاستثمارات في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات.
- ضعف البرامج التدريبية للعاملين في الجامعات ولاسيما في جانب تقنية المعلومات والانترنت.
- عدم الرجوع إلى المعايير الفنية والتربوية في تصميم وإعداد برامج ونظم التعليم الإلكتروني.
- ضعف تطبيق أنظمة ضبط الجودة والاعتماد الأكاديمي في معظم مؤسسات التعليم العالي ،
- اتساع الفجوة بين واقع مؤسسات التعليم العالي ومعايير الاعتماد الدولية.
- ضعف البرامج والتخصصات الأكاديمية في الجامعات في تلبية احتياجات المجتمع، وسوق العمل
- ضعف البيئة المؤسسية والمجتمعية التي يمكن أن تدعم البحث العلمي .
- ضعف تفعيل دور البحث العلمي في خدمة التنمية المجتمعية.
- غياب الشفافية في الاستفادة من الموارد الذاتية للجامعات.
- محدودية الموارد المالية والاعتمادات وتحكم وزارة المالية في موازنات مؤسسات التعليم العالي

الفرص:

- توجه الحكومة ورغبتها في تطوير التعليم العالي بما فيه البحث العلمي وخدمة المجتمع
- وجود بعض الكوادر المحلية المتخصصة التي يمكن أن تحل محل الوافدين في الوظائف الأكاديمية.
- وجود منظمات و هيئات محلية ودولية يمكن ان تدعم البحث العلمي وبرامج الجودة والاعتماد الأكاديمي.
- احتياج المجتمع المحلي لبرامج خدمية متنوعة.
- إمكانية الاستفادة من التطورات الحديثة في مجال تقنية المعلومات، وتوظيفها في تطوير مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.
- إمكانية الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في تطوير التعليم العالي.
- الاستفادة من المنح الدراسية التي تقدم للتعليم العالي والجامعات.
- وجود اسواق اقليمية يمكنها استيعاب مخرجات التعليم العالي.
- التوسع في برامج التعليم عن بعد، والتعليم المفتوح والتعليم الالكتروني .
- فتح مراكز في الجامعات لتسويق خدمات وأبحاث الجامعة وأعضاء هيئة التدريس .
- توطيد العلاقة مع القطاع الخاص والاستفادة المتبادلة بما يمكن من الجامعات.

التهديدات:

- تقلبات الوضع الامني والسياسي.(الوضع غير مستقر امنيا وسياسيا).
- المركزية في إدارة الدولة.

- ضعف الوعي المجتمعي بأهمية البحث العلمي .
- تسرب الكوادر المؤهلة إلى الخارج.
- الاعتماد الكلي على الجهات الدولية في دعم بعض المشاريع.
- استمرار ضعف مخرجات التعليم الثانوي.
- تدني مستوى الحوكمة على مستوى الدولة.
- عدم وجود استثمارات تساعد على تشغيل الخريجين.
- صعوبة الحصول على زيادات أخرى في الميزانية المقرة للتعليم العالي والبحث العلمي .
- زيادة النمو السكاني الذي يعد من أعلى المعدلات في العالم .
- هجرة العديد من أعضاء هيئة التدريس للعمل بالدول المجاورة وغيرها من الدول .
- التوزيع الراهن لمسؤوليات التعليم العالي ما بعد الثانوي على عدة جهات .
- نقص التجهيزات والبنى التحتية ووسائل الاتصال والانترنت .
- لا توجد بالجامعات بعض المراكز التي تعد ضرورية لاستكمال وظائف الجامعة مثل : مراكز خدمة المجتمع، ومراكز لتسويق المنتجات الجامعية والأبحاث، ومراكز استشارية، ومراكز للتطوير الأكاديمي، ومراكز لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس.
- عدم وجود الهيكل التنظيمي الذي من خلاله تستطيع الجامعات أداء رسالتها في خدمة المجتمع .
- لم يتم حتى الآن استكمال نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بكل جامعة وكلية

تلك كانت ابرز النتائج المؤشرة لواقع البحث العلمي في الجامعات اليمنية كم رصدتها اهم الوثائق الرسمية وابرز الدراسات الميدانية المحلية.

مصفوفة تحليل واقع البحث العلمي في الجامعات اليمنية

قامت الباحثة بتحليل ما خلصت اليه التقارير الرسمية وبعض الدراسات السابقة التي أجريت على الجامعات اليمنية للتعرف واقع البحث العلمي في هذه الجامعات وكذا المعوقات التي تواجه البحث العلمي، واتجاهات تطوير البحث العلمي بالجامعات اليمنية.

ثم قامت باستخلاص عوامل ومؤشرات تحليل واقع البحث العلمي في الجامعات اليمنية من العديد من المصادر الرسمية والمراجع الاكاديمية التي كرست حول قضايا البحث العلمي في الجامعات اليمنية، وتم بلورت هذه العوامل في مصفوفة بحسب تحليل سوات للعوامل الداخلية والعوامل الخارجية، وذلك على النحو الاتي:

أولاً: مصفوفة تحليل البيئة الجامعية الداخلية للبحث العلمي:

وذلك من خلال التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف في الابعاد الرئيسية للبحث العلمي الجامعي، وهي: (التشريعات والسياسات – البنية الادارية – الكوادر البشرية – الموارد المالية – التجهيزات والمصادر المعلومات – نشر وتسويق مخرجات البحث).

جدول (1)

مصفوفة تحليل البيتة الجامعية الداخلية للبحث العلمي

الأبعاد	نقاط القوة	نقاط الضعف
القوانين والسياسات البحثية	▪ توفر لوائح منظمة للبحث العلمي	▪ غياب السياسات البحثية التي تحدد اولويات البحث
	▪ توفر ادلة منظمة للبحث العلمي	▪ نقص الادلة الخاصة بتنظيم الدراسات العليا والبحث العلمي
	▪ توفر بعض الاستراتيجيات التي تتضمن اهداف معنية بتطوير البحث العلمي	▪ عدم ترجمة الاستراتيجيات الى خطط وبرامج خاصة بالبحث العلمي
	▪ وجود خطط بحثية لبعض الجامعات	▪ غياب الخطط الخرائط البحثية على مستوى الأقسام العلمية
		▪ نقص في القوانين التي تسهم في توفير بيئة جاذبة تستقطب الباحثين وتتوفر فيها شروط بناء منظومة البحث العلمي
		▪ ضعف الالتزام بالقوانين المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي في الجامعات،
البنية التنظيمية	▪ توفر هيكل تنظيمي يتضمن ادارات للبحث العلمي والدراسات العليا	▪ تضارب الصلاحيات بين الادارات المعنية بالدراسات العليا والبحث العلمي
	▪ توفر ادارات خاصة بالبحث العلمي	▪ نقص الكوادر الادارية في الادارات الخاصة بالبحث العلمي
	▪ تعيين نواب لرؤساء الجامعات للبحث العلمي	▪ ضعف فاعلية القيادات الاكاديمية العليا الخاصة بالبحث العلمي والدراسات العليا
	▪ تعيين نواب للعمداء للدراسات العليا	▪ ضعف صلاحيات نواب العمداء للدراسات العليا
	▪ توفر مراكز بحثية في بعض الجامعات	▪ غياب المراكز البحثية في كثير من الجامعات
	▪ توفر مراكز للتدريب والتنمية المهنية	▪ ضعف مواكبة ادارات البحث العلمي عن مواكبة ادارة المعرفة ومتطلباتها
		▪ غياب الشفافية والمساءلة للقيادات الادارية
الموارد المالية	▪ وجود ميزانيات للبحث العلمي والدراسات العليا	▪ نقص في الميزانية المخصصة للبحث العلمي
	▪ وجود تنوع في مصادر تمويل البحث العلمي في الجامعات	▪ الاعتماد الكبير على التمويل الحكومي
	▪ وجود جوائز مالية تشجيعية للبحث العلمي	▪ سوء تصريف المخصصات المالية للبحث العلمي
	▪ وجود رسوم دراسية مناسبة لبرامج الدراسات العليا	▪ عدم وجود وحدات حسابية مستقلة للدراسات العليا والبحث

الأبعاد	نقاط القوة	نقاط الضعف
		العلمي قي معظم الجامعات
		▪ قلة الجوائز البحثية المقدمة للباحثين المتميزين
		▪ اعتماد برامج الدراسات العليا على رسوم الطلبة في الوقت الراهن
		▪ غياب الاستقلالية المالية وهيمنة وزارة المالية على مصروفات البحث العلمي
التجهيزات ومصادر المعلومات	▪ وجود مكتبات جامعية مركزية ومتخصصة	▪ نقص في مصادر المعرفة في المكتبات الجامعية
	▪ توفر دوريات في مكتبات كل الجامعات	▪ نقص في المكتبات الجامعية الورقية
	▪ وجود تبادل بالدوريات بين الجامعات	▪ نقص حاد في المكتبات الالكترونية
	▪ وجود مكتبات خاصة بالرسائل العلمية	▪ نقص في المجلات الدورية اليمنية والعربية والعالمية
	▪ وجود مكتبات وشبكات الكترونية	▪ تقادم مصادر المعرفة العلمية المتوفرة في المكتبات
		▪ نقص الكوادر المكتبية المتخصصة في علوم المكتبات
		▪ محدودية المعلومات والبيانات التي يتم على أساسها صياغة السياسات البحثية على المستوى الوطني والمؤسسي.
		▪ عدم توفر نظم المعلومات الادارية الداعمة للبحث العلمي
التسويق والنشر	▪ وجود اقبال على النشر في المجلات ال دورية المتاحة لنشر البحوث	▪ توقف العديد من المجلات البحثية نتيجة للازمة الاقتصادية
	▪ توفر إدارة لنشر وتوثيق البحوث العلمية	▪ نقص الكوادر الادارية المتخصصة في ادارة المعرفة
	▪ عقد العديد من المؤتمرات العلمية	▪ تقف المؤتمرات العلمية السنوية المحلية
	▪ عقد العديد من الندوات التثقيفية	▪ غياب المشاركة في المؤتمرات الخارجية
	▪ توفر أساليب النشر الالكتروني	▪ ندرة الاشتراكات في المواقع البحثية الالكترونية
	▪ توفر مواقع بحثية الكترونية للجامعات	▪ قلة نشر البحوث العلمية في المواقع الالكترونية العالمية
	▪ توفر معارض للكتب والاصدارات البحثية في بعض الجامعات	▪ غياب قنوات واليات التواصل بين الباحثين والجهات المحتاج الى مخرجات البحوث العلمية
الموارد البشرية	▪ توفر عدد كبير من الباحثين الجامعيين من أعضاء هيئة التدريس	▪ تدهور القيم الأخلاقية في إعداد البحوث العلمية، وغياب الضمير وضعف روح البحث العلمي
	▪ توفر عدد كبير من الباحثين الجامعيين من طلبة الدراسات العليا	▪ هيمنة الوظيفة التدريسية على جهود اساتذة الجامعات ونقص الساعات البحثية
	▪ وجود اقبال متنامي على برامج الدراسات العليا	▪ هجرة العقول البحثية نتيجة لسوء اوضاعها الاكاديمية والاقتصادية
	▪ وجود تفرغ علمي لاعضاء الهيئة التدريسية لاعداد البحوث العلمي	▪ اقتصار الجهود البحثية للاساتذة على نيل الترقية العلمية
	▪ توفر نتاج بحثي كبير ومتنوع	▪ غياب الجهود البحثية الجماعية في الجامعات

الأبعاد	نقاط القوة	نقاط الضعف
	▪ نعدد الاتجاهات البحثية المرتبطة بالجامعات التي تخرج منها الباحثون	▪ نقص الساعات البحثية المقدمة لطلبة برامج الدراسات العليا
	▪ وجود نخبة من الباحثين المتميزين الذين نالوا جوائز وطنية ودولية	▪ ضعف الية الاشراف والمناقشة للرسائل العلمية
		▪ صعوبات التفرغ العلمي لانتاج البحوث العلمية لاعضاء هيئة التدريس
		▪ هيمنة المنهجية البحثية الكمية على معظم البحوث الجامعية وغياب البحوث النوعية

المصدر: إعداد الباحثة.

ثانيا: مصفوفة تحليل البيئة الخارجية للبحث العلمي الجامعي:

وتتمثل بالعوامل الخارجية المؤثرة في البحث العلمي الجامعي- ايجابيا من خلال استعراض الفرص المتاحة، وسلبيا من خلال التحديات التي تواجه البحث العلمي الجامعي، وسوف تركز البحثة على العوامل المتعارف عليها في التحليل الاستراتيجي وهي العوامل:

(القانونية- السياسية – الاقتصادية – الاجتماعية الثقافية – التكنولوجية)

جدول (2)

تحليل البيئة الخارجية للبحث العلمي الجامعي

العوامل	الفرص	التهديدات
العوامل القانونية	▪ وجود قوانين ولوائح وطنية منظمة للبحث العلمي في الجامعات	▪ غياب إلاستراتيجية والسياسة العامة التي تحدد اولويات البحث العلمي في الجامعات
	▪ وجود مراجعات جادة لسياسات الدولة البحثية المؤسسات العاملة في هذا المجال بهدف رسم استراتيجيات وطنية واضحة المعالم للبحث العلمي.	▪ هيمنة القوانين واللوائح البيروقراطية التي تكرس المركزية المفرطة،
	▪ وجود مرجعيات لمجلس الاعتماد الاكاديمي يمكن الاستفادة منها في تفعيل البحث العلمي	▪ تقادم القوانين واللوائح المنظمة للبحث العلمي في الجامعات
	▪ وجود توجه نحو تعديل القوانين المنظمة للتعليم العالي والبحث العلمي	▪ غياب الاليات المناسبة للرقابة القانونية على البحث العلمي من قبل الدولة

العوامل	الفرص	التهديدات
العوامل السياسية	▪ وجود قيادة سياسية داعمة لجهود الوزارة في مجال البحث العلمي	▪ تعيين رؤساء الجامعات يتم بواسطة سلطة ممنوحة فوق أكاديمية وهذا يجعله يستأثر بمخصصات البحث العلمي عن طريق السفريات والسياحة و الزيارات و الغياب المتكرر عن عمله داخل الجامعة و يسخر ما في الجامعة لأغراض سياسية و حزبية وهذا يسري أيضا على النواب والعمداء .
	▪ وجود الرؤية الاستراتيجية لليمن 2025م التي استهدفت زيادة عدد مؤسسات البحث العلمي، وزيادة الإنفاق عليها وتعزيز التنسيق فيما بينها وربطها بقطاعات الإنتاج والخدمات المختلفة،	▪ تردي الاوضاع السياسي بما يؤديه من تغيرات للقيادات الجامعية بما في ذلك الوظائف الإدارية و استقطابه للمواليين
	▪ وجود وزارة خاصة بالتعليم العالي والبحث العلمي،	▪ انعدام العمل المؤسساتي المستقل والمناخ الديمقراطي، وضعف مقدار الحرية الممنوحة لعمل الأبحاث، فثمة قيود سياسية وأمنية مفروضة على عمل المؤسسات البحثية،
	▪ وجود برنامج للاصلاح المالي والاداري للحكومة اليمنية	▪ تدني مستوى الطلب على البحث العلمي من قبل بعض القيادات وصناع القرار،
	▪ وجود منظمات وهيئات بحثية يمكن الاستفادة منها في الجهود البحثية الجامعية	▪ قد تتعارض نتائج بعض البحوث مع توجهات ورغبات السلطة السياسية أو المشرفة على مستوى الأفراد أو الجماعات وبخاصة بحوث التقويم.
العوامل الاقتصادية	▪ توفر ميزانية حكومية للبحث العلمي في الجامعات	▪ اعتمدت الجامعات في اليمن في تمويل البحث العلمي على مخصصات من ميزانية الدولة مع انها لا تلبي طموحاته و تطلعات الباحثين وذلك جعل البحث العلمي محبط و معوق للتنمية
	▪ توفر دعم مالي من بعض مؤسسات سوق العمل	▪ انعدام التعاون بين الجامعات و القطاع الخاص فيما يخص التنمية فهو لا يستعين بخبرات الأساتذة الجامعيين في حل المشكلات التي تواجهه
	▪ توفر جهود الاصلاح المالي والاداري	▪ تفشي الفساد المالي والاداري
	▪ وجود تنوع في مصادر تمويل البحث العلمي	▪ نسبة ما تنفقه الدولة على البحث العلمي والذي بلغ(0,05%) فقط من الدخل المحلي الإجمالي، أي أنه أقل من(1%)، إذ أن هذه النسبة تعد معياراً من المعايير المحددة لمستوى الأداء البحثي وطبيعة مخرجاته والتي تدل على أن أداء البحث العلمي والتطوير ضعيف جداً،
	▪ وجود دعم مالي للبحث العلمي من منظمات ودول مانحة	▪ ضعف مشاركة المجتمع في تمويل الدراسات العليا والبحث العلمي

العوامل	الفرص	التهديدات
العوامل الاجتماعية والثقافية	▪ تنامي الطلب الاجتماعي للبحث ولبرامج الدراسات العليا	▪ مؤسسات المجتمع لا تشارك في تمويل المشروعات المقدمة للمجتمعات المحلية
	▪ توفر منظمات المجتمع المدني الداعة للجامعات والبحث العلمي فيها	▪ لا يوجد وعي بأهمية البحث العلمي و مردودة المادي و المعنوي.
	▪ وجود تعاون اجتماعي مع الباحثين في تنفيذ البحوث في البيئة المجتمعية	▪ الانفصام الحادث بين المجتمع و الجامعات عبر المؤتمرات وورش العمل و الندوات او وضع الحلول لحل المشكلات.
		▪ لا توجد هيئة وطنية تتولى دعم و تنظيم البحث العلمي و مراقبته و سوء تنظيم للطاقات العلمية في الجامعات وتوظيفها .
		▪ ضعف الطلب الاجتماعي على البحوث والدراسات والاستشارات العلمية، لضعف الثقة بين مؤسسات المجتمع الخاصة والعامة وبين مؤسسات البحث العلمي
		▪ تغير الظواهر الاجتماعية تغيراً سريعاً نسبياً وتعقد المشكلات البحثية لتأثرها بالسلوك الإنساني المعقد، مما يسبب ضعفاً في التعرف على المشكلة بشكل أدق .
العوامل التكنولوجية	▪ وجود مركز وطني للمعلومات والبحوث العلمي	▪ نسارع التغيرات الكبرى التى تحدث فى الفكر العلمي كجزء من الثورة العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية،
	▪ وجود مركز تقنيات المعلومات يتبغ وزارة التعليم العالي	▪ الانفجار المعرفي، والنمو المتزايد للعلم وتضخم الاكتشافات العلمية والتقنية.
	▪ توفير الشبكات والمواقع الالكترونية الدامعة للبحث العلمي	▪ حدوث تطور كبير في مناهج البحث العلمي وأساليبه وأدواته، بلغت حدًا كبيرًا من التعقيد.
	▪	▪ غياب حضانات البحث العلمية
		▪ صعوبة توطين التكنولوجيا وتقنيات المتقدمة في البحث العلمي

المصدر: إعداد الباحثة.

الرؤية الاستراتيجية المقترحة للبحث العلمي الجامعي:

في ضوء استخلاصات الخلفية النظرية والدراسات السابقة وما تم التوصل اليه من معطيات تحليل سوات لواقع البحث العلمي في الجامعات اليمنية، سوف يتم بلورة التوجهات الاستراتيجية لتطوير البحث العلمي في الجامعات اليمنية المتمثلة بالرؤية الاستراتيجية والرسالة والقيم والاهداف الاستراتيجية، وذلك على النحو الاتي:

الرؤية الاستراتيجية :

التميز في البحث العلمي الجامعي بما يلبي احتياجات التنمية وسوق العمل الوطني.

الرسالة:

اعداد البحوث العلمية الجامعية المجودة ونشرها وتسويقها الى الجهات المستفيدة، من خلال كادر بحث محترف وادارة مؤسسية وتقنيات ومصادر علمية حديثة وموارد مالية مناسبة وشراكة علمية فاعلة.

القيم البحثية:

الامانة العلمية – الاصالة والمعاصرة – الموضوعية – الشفافية – الشراكة .

الاهداف الاستراتيجية:

وسوف تتبلور في الابعاد الرئيسية للبحث العلمي الجامعي ، وهي: التشريعات والسياسات – البنية الادارية – الكوادر البشرية – الموارد المالية – التجهيزات والمصادر المعلومات – اليات تنفيذ مخرجات البحث،

الهدف الاستراتيجي الاول:

تطوير التشريعات والسياسات والخطط المنظمة للبحث العلمي الجامعي: ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الاهداف التفصيلية و الاجراءات التنفيذية الاتية:

جدول(3)

تطوير التشريعات والسياسات والخطط المنظمة للبحث العلمي الجامعي

الاهداف الفرعية	الاجراءات والانشطة	الجهة المنفذة
1. تطوير وتحديث التشريعات المنظمة للتعليم العالي والبحث العلمي	▪ عقد ورش عمل للمختصين بتطوير تشريعات التعليم العالي والبحث العلمي	▪ وزارة التعليم العالي والجامعات بالتعاون مع وزارة الشؤون القانونية والنقابات الجامعية
2. اعداد خطة استراتيجية جديدة للتعليم العالي والبحث العلمي في ضوء الرؤية الاستراتيجية لليمن 2025	▪ عقد ورش عمل للمختصين بالتخطيط الاستراتيجي	▪ وزارة التعليم العالي والجامعات بالتعاون مع مجلس الاعتماد
3. تصميم استراتيجية وطنية للبحث العلمي تنبثق من الاستراتيجية الجديدة للبحث العلمي	▪ عقد ورش عمل للمختصين بالتخطيط الاستراتيجي والبحث العلمي	▪ وزارة التعليم العالي والجامعات بالتعاون مع مجلس الاعتماد

الاهداف الفرعية	الاجراءات والانشطة	الجهة المنفذة
4. وضع استراتيجيات وخطط بحثية على مستوى الجامعات في ضوء الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي.	▪ عقد ورش عمل للمختصين بالتخطيط الاستراتيجي والبحث العلمي	▪ وزارة التعليم العالي والجامعات بالتعاون مع مجلس الاعتماد
5. تصميم الية تضمن اجراء تعديلات دورية للتشريعات والاستراتيجات والخطط البحثية وفقا لمتطلبات العصر وتحدياته	▪ تشكيل لجان للمتابعة والتطوير القانوني	▪ وزارة التعليم العالي والجامعات بالتعاون مع وزارة الشؤون القانونية والنقابات الجامعية
6. اعداد الادلة المجودة الخاصة بتنظيم الدراسات العليا والبحث العلمي	▪ تشكيل لجان مختصة بتصميم ادلة الدراسات العليا والبحث العلمي	▪ وزارة التعليم العالي والجامعات

المصدر: إعداد الباحثة.

الهدف الاستراتيجي الثاني:

تطوير البنية التنظيمية لإدارة البحث العلمي الجامعي: ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الاهداف التفصيلية و الاجراءات التنفيذية الاتية:

جدول(4)

تطوير البنية التنظيمية لإدارة البحث العلمي الجامعي

الاهداف الفرعية	الاجراءات والانشطة	الجهة المنفذة
1. تطوير الهياكل التنظيمية التي تحدد الصلاحيات بين الادارات المعنية بالدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعات اليمنية	▪ عقد ورش عمل للمختصين بالهيكلة التنظيمية والبحث العلمي	▪ الجامعات
2. انشاء مراكز بحثية في الجامعات ورفدها بالباحثين والمتطلبات اللازمة لأدائها البحثي	▪ تشكيل لجان لإعداد دراسات جدوى وخطط لتصميم المراكز البحثية	▪ الجامعات ومراكز الابحاث القائمة
3. تصميم برامج تدريبية للقيادات الادارية في ضوء متطلبات ادارة المعرفة	▪ عقد ورش عمل لتصميم برامج تدريبية للقيادات الادارية في ضوء متطلبات ادارة المعرفة	▪ مراكز الجودة والتطوير الاكاديمي في الجامعات
4. تطوير اليات اختيار الكوادر البحثية و الادارية اللازمة الخاصة بالبحث العلمي	▪ تشكيل لجان من المختصين لتصميم معايير علمية لاختيار الكوادر البحثية والادارية	▪ الجامعات
5. تصميم اليات تضمن الشفافية والمساءلة للقيادات الادارية المعنية بإدارات البحث العلمي	▪ عقد ورش تدريبية وندوات تثقيفية حول الشفافية والمساءلة الادارية	▪ الجامعات ومراكز التطوير

المصدر: إعداد الباحثة.

الهدف الاستراتيجي الثالث:

تأهيل وتدريب الكوادر البحثية الجامعية: ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الاهداف التفصيلية و الاجراءات التنفيذية الاتية:

جدول(5)

تأهيل وتدريب الكوادر البحثية الجامعية

الاهداف الفرعية	الاجراءات والانشطة	الجهة المنفذة
1. وضع خطة لتحديد اولويات النشاط الاكاديمي لأعضاء هيئة التدريس توازن بين العبء التدريسي والنشاط البحثي	▪ تشكيل لجان مختصة بالتخطيط والبحث العلمي	▪ الجامعات ومراكز التطوير
2. وضع الية لمعالجة هجرة العقول البحثية نتيجة لسوء اوضاعها الاكاديمية والاقتصادية	▪ تشكيل لجان مختصة بالتخطيط والبحث العلمي	▪ الجامعات ومراكز التطوير والنقابات الجامعية
3. تشجيع الجهود البحثية الجماعية بين اعضاء هيئة التدريس في الجامعات	▪ تقديم جوائز تنافسية تعطي الاولية للبحوث الجماعية	▪ الجامعات ومراكز التطوير والنقابات الجامعية
4. اعداد مواثيق تعزز اخلاقيات البحث العلمي	▪ تشكيل لجان مختصة بالبحث العلمي واخلاقياته	▪ الجامعات ومراكز التطوير والنقابات الجامعية
5. تفعيل الية الاشراف العلمي و واجراءات المناقشة للرسائل العلمية	▪ تشكيل لجان لتقييم واقع الاشراف على الرسائل العلمية و البحث العلمي	▪ الجامعات ومراكز التطوير والنقابات الجامعية
6. تطوير الشراكة بين الجامعات، في البحث العلمي.	▪ تشكيل لجان مختصة بتطوير الشراكة في مجال البحث العلمي	▪ الجامعات ومراكز التطوير وعمادة العلاقات الدولية

المصدر: إعداد الباحثة.

الهدف الاستراتيجي الرابع:

تنمية وتنويع مصادر تمويل البحث العلمي الجامعي: ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الاهداف التفصيلية و الاجراءات التنفيذية الاتية:

جدول(6)

تنمية وتنويع مصادر تمويل البحث العلمي الجامعي

الاهداف الفرعية	الاجراءات والانشطة	الجهة المنفذة
1. تنويع مصادر تمويل البحث العلمي في الجامعات وعدم الاعتماد على التمويل الحكومي	▪ تشكيل لجان مختصة بتمويل البحث العلمي وتطير مصادر تمويله	▪ الجامعات ومراكز التطوير وعمادة العلاقات الدولية
2. تشكيل صناديق للبحث العلمي تسهم فيها المؤسسات والشركات الخاصة العاملة	▪ عقد مؤتمر وندوات يشارك فيها القطاع الخاص لحشد الدعم المالي للبحث العلمي	▪ الجامعات ومراكز التطوير وعمادة العلاقات الدولية والنقابات الجامعية والسلطة المحلية

الاهداف الفرعية	الاجراءات والانشطة	الجهة المنفذة
3. تصميم تعريفة بحثية بنسب رمزية للبحث العلمي من رسوم التعليم الموازي وايرادات المجلس المحلي والزكاة	▪ عقد مؤتمر وندوات يشارك فيها القطاع الخاص لحشد الدعم المالي للبحث العلمي	▪ الجامعات ومراكز التطوير وعمادة العلاقات الدولية والنقابات الجامعية والسلطة المحلية
4. تطوير اليات تحصيل رسوم البحث العلمي في الجامعات	▪ استحداث وحدات حسابية مستقلة للبحث العلمي في الكليات	▪ الجامعات

المصدر: إعداد الباحثة

الهدف الاستراتيجي الخامس:

تطوير البنية التحتية ومصادر المعلومات: ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الاهداف التفصيلية و الاجراءات التنفيذية الاتية:

جدول(7)

تطوير البنية التحتية ومصادر المعلومات

الاهداف الفرعية	الاجراءات والانشطة	الجهة المنفذة
1. تطوير المكتبات الجامعية وتحديث مصادر المعلومات وتقنياتها	اعداد برامج تنمية مهنية للمختصين والعاملين في المكتبات وتشكيل لجان لتقييم وتطوير المكتبات الجامعية	الجامعات ومراكز التطوير الاكاديمي
2. تأسيس المكتبات المركزية الالكترونية ورفدها بالمتطلبات التكنولوجية	تشكيل لجان مختصة باستحداث المكتبات المركزية الالكترونية	الجامعات ومراكز التطوير الاكاديمي وكليات تقنيات المعلومات
3. توفير المجلات الدورية اليمنية والعربية والعالمية ورقيا والكترونيا	عقد اتفاقيات واشتراكات مع الدوريات العلمية محليا وعربيا ودوليا	الجامعات وعمادات العلاقات الدولية وكليات تقنيات المعلومات
4. إنشاء قاعدة للبيانات تشمل المراكز والهيئات البحثية والإنتاجية	تشكيل لجان مختصة باستحداث قواعد البيانات البحثية	الجامعات وعمادات العلاقات الدولية وكليات تقنيات المعلومات
5. تجهيز المعامل البحثية بالمعدات والمحاليل اللازمة لإجراء البحوث بالإضافة إلى الهيئة الفنية التي تساعد الباحثين في إجراء البحوث المعملية.	تشكيل لجان مختصة بتجهيز المعامل البحثية	الجامعات والمراكز البحثية

المصدر: إعداد الباحثة.

الهدف الاستراتيجي السادس:

تطوير اليات تسويق البحث العلمي وتوجيهه لخدمة التنمية: ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الاهداف التفصيلية و الاجراءات التنفيذية الاتية:

جدول(8)

تطوير اليات تسويق البحث العلمي وتوجيهه لخدمة التنمية

الاهداف الفرعية	الاجراءات والانشطة	الجهة المنفذة
1. تطوير اليات لنشر البحوث العلمية وتسويقها	▪ تأسيس ادارات خاصة بتسويق البحوث العلمية في الجامعات وتشكيل لجان ترويجية للبحوث	▪ الجامعات ومراكز التطوير وادارات العلاقات العامة
2. توفير متطلبات اقامة المؤتمرات العلمية السنوية المحلية والدولية	▪ تخصيص ميزانيات لإقامة المؤتمرات والفعاليات البحثية السنوية ▪ التنظيم ليوم سنوي تدعو فيه الجامعة القائمين على مؤسسات وقطاعات المجتمع للتعريف بإمكانات الجامعة وقدرات أساتذتها.	▪ الجامعات ومراكز التطوير وعمادات العلاقات الدولية
3. توفير قنوات واليات التواصل بين الباحثين والجهات المحتاج الى مخرجات البحوث العلمية	▪ تشكيل لجان مختصة بتفعيل العلاقة بين الباحثين والجهات ذات العلاقة بتطبيق بحوثهم	▪ الجامعات ومراكز التطوير وعمادات العلاقات الدولية ونواب رؤساء الجامعات لخدمة المجتمع
4. تفعيل الشراكة بين المؤسسات البحثية والشركات المحلية لربط البحث العلمي بقضايا ومتطلبات المجتمع.	▪ تشكيل لجان مختصة بتفعيل العلاقة بين المؤسسات البحثية والجهات المستفيدة من نتائج البحث العلمي ▪ اقامة المعارض العلمية التي من خلالها يستطيع الباحثون بيع نتاجهم العلمي من البحوث والكتب	▪ الجامعات ومراكز التطوير وعمادات العلاقات الدولية ونواب رؤساء الجامعات لخدمة المجتمع
5. تعزيز ثقافة البحث العلمي في اوساط الطلبة والمجتمع المحلي	▪ اقامة الندوات العلمية واللقاءات لتوضيح أهمية الدراسات العليا بين أوساط الطلبة والمجتمع بشكل عام بهدف معالجة المشكلات التي يعاني منها الطلبة والمتعلقة بالجانب الاجتماعي والنفسي وغيره.	▪ الجامعات ومراكز التطوير وعمادات العلاقات الدولية ونواب رؤساء الجامعات لخدمة المجتمع والنقابات الجامعية

المصدر: إعداد الباحثة.

التوصيات والمقترحات

أ. التوصيات:

من خلال ما خلصت اليه البحث من مؤشرات حول واقع البحث العلمي بالجامعات اليمنية وما اسفر عن ذلك من مصفوفة التحليل البيئي للبحث العلمي وما نتج عنها من توجهات استراتيجية مقترحة لتطوير البحث العلمي في الجامعات اليمنية، فإن توصيات البحث تتمحور بالتوصية المحورية الاتية :

تبني الجهات الرسمية ذات العلاقة الرؤية الاستراتيجية المقترحة لتطوير البحث العلمي في الجامعات اليمنية بما فيها من توجهات واجراءات، على ان تستكمل هذه الرؤية المقترحة بمزيد من الاجراءات المنهجية والفنية التي تبلورها على هيئة خطة استراتيجية يشترك فيها كافة الاطراف المعنية بالبحث العلمي والتي تأتي في مقدمتها الجهات الرسمية، أي الوزارة والجامعات .

ب. المقترحات:

- القيام بدراسات ميدانية لتنفيذ مصفوفة التحليل الواردة في الدراسية الحالية والتحقق من مدى ملاءمتها لتحليل واقع البحث العلمي في الجامعات اليمنية علي المستوى الميداني
- القيام بدراسة حول تطوير البحث العلمي في الجامعات اليمنية في ضوء بعض التجارب العلمية المعاصرة
- إجراء بحوث معمقة حول واقع الوظيفة البحثية الجامعية لكل جامعة يمنية على حده .
- إجراء بحوث حول إمكانية تحويل الجامعات والمراكز الحالية إلى صيغ متقدمة: " جامعة البحث ، و " مركز التميز " .
- إجراء بحوث حول المتطلبات الفعلية لإنشاء جامعات بحثية ومراكز التميز البحثي .

قائمة المراجع

المراجع العربية:

بدر، أحمد.(1982). **أصول البحث العلمي ومناهجه** ، الطبعة السادسة ، وكالة المطبوعات ، الكويت .

البو محمد علي البدري، سميرة.(2012). واقع البحث العلمي في العالم العربي ومعوقاته المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي بغداد، العراق.

البعداني، فؤاد قائد (2017) أنموذج مقترح لتجويد البحث العلمي في الجامعات اليمنية، مجلة الباحث الجامعي، العدد (34) جامعة اب – اليمن

البرغوثي، عماد أحمد وأبو سمرة، محمود أحمد (2007) مشكلات البحث العلمي في العالم العربي، مجلة الجامعة الإسلامية)سلسلة الدراسات الإنسانية (المجلد الخامس عشر، العدد الثاني،.

الجمهورية اليمنية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، "الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الجامعي (2006–2010)"

الجمهورية اليمنية ، 2010 ، القرار الجمهوري بالقانون رقم (17) لسنة 1995 بشأن الجامعات اليمنية وزارة الشؤون القانونية، صنعاء.

الحاج، أحمد.(2000). الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعات اليمنية واستراتيجية تطويرها. مجلة البحوث والدراسات التربوية، العدد 15، السنة 7، مركز البحوث والتطوير التربوي، اليمن: صنعاء، ص ص77–152.

الحلو ، صادق ياسين(2010): معوقات البحث العلمي في الجامعات العربية وربطه بمشكلات المجتمع ، ورقة مقدمة لورشة جامعة تعز" ربط البحث العلمي بحل مشكلات المجتمع" في الفترة(3–5) ابريل، جامعة تعز

الحدابي، داود عبد الملك.(2006). معوقات البحث العلمي في الجمهورية اليمنية. ندوة البحث العلمي ومشكلاته في الجمهورية اليمنية، مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة، اليمن: تعز.

الحدابي، داؤود عبد الملك ، 2014، تشخيص الوضع الراهن للتعليم العالي والبحث العلمي، مشروع الرؤية المتكاملة للتعليم في اليمن، محور التعليم العالي والبحث العلمي، اليمن. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، صنعاء ،

حميد، محمد عبد الله 2013 تصور مقترح لتطوير الأداء البحثي للجامعات اليمنية مجلة جامعة الناصر العدد الأول يناير– يونيو 2013م صنعاء اليمن.

الحلو ، صادق ياسين(2010): معوقات البحث العلمي في الجامعات العربية وربطه بمشكلات المجتمع ، ورقة مقدمة لورشة جامعة تعز" ربط البحث العلمي بحل مشكلات المجتمع" في الفترة(3–5) ابريل، جامعة تعز.

خضر، جميل أحمد.(2011). تسويق مخرجات البحث العلمي كمتطلب رئيس من متطلبات الجودة والشراكة المجتمعية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي المنعقد خلال الفترة 9– 13 مايو، جامعة الزرقاء الخاصة: الأردن.

الخولاني، زمزم صالح.(2012). أنموذج مقترح لتمويل البحث العلمي في الجامعات اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء: اليمن.

رزق، كوثر ابراهيم (2012)،ضمان جودة البحث العلمي العربي بين الواقع والتطبيق، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، عمان الاردن.

الرفاعي والشيباني ، طاهر عيسى وأمين أحمد (1999): البحث العلمي في جامعة عدن سياساته وأولوياته وتخطيطه الواقع والآفاق"، ندوة " واقع البحث العلمي في جامعة عدن والجامعات اليمنية الأخرى، الواقع وآفاق المستقبل "في الفترة (4-6) ديسمبر ، جامعة عدن، اليمن

السباخي، عمر (1994). استقلال الجامعة بين الشعار والتطبيق، التربية المعاصرة – جامعة الإسكندرية، (33)، 227-237.

سينغ ، جسبير سرجيت (1991) : التعليم العالي والتنمية، تجربة أربعة بلدان صناعية جديدة في آسيا، مجلة مستقبليات، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، المجلد 21، العدد3.

شمسان، أحمد محمد.(2003).أثر المشكلات الإدارية على البحث العلمي في الجمهورية اليمنية (دراسة تطبيقية على جامعة صنعاء)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، المعهد القومي للإدارة العليا: مصر.

الصائغ، محمد وتوفيق، عبد الجبار (1983). تطوير البحث التربوي وأجهزته في الوطن العربي، المجلة العربية للبحوث التربوية، 3 (1)، 195-212.

الطائي، محمد عبد حسين، (2012)، نحو إستراتيجية فاعلة لضمان الجودة في البحث العلمي بالوطن العربي. المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي العدد (10)

العبيدي، سيلان جبران.(2002). التوجه الاستراتيجي للبحث العلمي في اليمن. مجلة كلية التجارة ، العدد 18 و19، جامعة صنعاء، كلية التجارة، الجمهورية اليمنية.

العفيري، نبيل محمد، (2017) انموذج مقترح لربط البحث العلمي في الجامعات اليمنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة الباحث الجامعي، العدد (33) جامعة اب – اليمن.

عون(2008)، جودة التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية دراسة حالة للإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعتي صنعاء وتّعز،

القحطاني، منصور عوض.(2002). تمويل البحث العلمي في الجامعات السعودية وسبل تنميته. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى، كلية التربية، المملكة العربية السعودية.

قنوع، نزار وآخرون.(2005). البحث العلمي في الوطن العربي واقعة ودورة في نقل وتوطين التكنولوجيا. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (27)، العدد (4)، ص ص79-93.

كسناوي محمود محمد عبد الله2001 توجيه البحث العلمي في الدراسات العليا في الجامعات السعودية لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الواقع – توجهات مستقبلية) ندوة الدراسات العليا بالجامعات السعودية... توجهات مستقبلية ، جامعة الملك عبدالعزيز ،جدة (محرم 1422هـ/أبريل 2001م)

مكرد ، عائدة محمد (2010) . " تطوير البحث العلمي بالجامعات اليمنية في ضوء الخبرات العالمية الحديثة " ، المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن : جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة 11 – 13 اكتوبر 2010 : الجمهورية اليمنية .

نصار جابر جاد 2002، ، أصول وفنون البحث العلمي، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة،

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، (2005) " تقرير التنمية البشرية" صنعاء، اليمن.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، (2013) " تقرير التنمية البشرية" صنعاء، اليمن.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي.(2014). مشروع الرؤية المتكاملة للتعليم في اليمن، محور التعليم العالي والبحث العلمي، اليمن.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.(2006). الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية. اليمن.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.(2008). قوانين ولوائح وأنظمة التعليم العالي والبحث العلمي. اليمن.

المراجع الأجنبية:

Christopher . Lucas(1999) : Crisis in the Academy: Rethinking Higher Education in America, New York St Matins' Press.

Arnold, Erik, (2004)," Evaluating research and innovation policy: a systems world needs systems evaluations. Research Evaluate"

Smeby, Jens and Sverre Try, " Departmental Contexts and Faculty Research Activity in Norway, Research in Higher Education, Vol. 46, No. 6, September 2005.pp.593-619 ..

Teresa J. Vange, and Others," Research Productivity, Gender, Family, and Tenure in Organization Science Careers", *Se Roles,* Vol. 53, No. 9/10, November 2005.pp.727-739.

Christopher . Lucas(1999) : Crisis in the Academy: Rethinking Higher Education in America, New York St Matins' Press.

Cummings , William (1998): : The Service University Movement in the US, Searching for Momentum , Higher Education, No. 35 .

Thompson & Strickland , 2003 "Strategic Management " McGraw, Boston, USA.